جرائـــم الإقصـــاء
أمام القضاء المحلي والدولي

أكد عدد من الحقوقيين والنقابيين إن الأساليب التي يمارسها وزراء المشترك كالاقصاء الذي يقوم به الإصلاح في الدوائر الحكومية منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني ضد كوادر المؤتمر والكفاءات الوطنية في مختلف اجهزة الدولة تعد انتهاكاً صارخاً للدستور والقوانين اليمنية وللمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن الدولي ومختلف المواثيق والإتفاقيات الدولية وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة..مشيرين إلى أن الإقصاء الذي طال المئات من كوادر المؤتمر والكفاءات الوطنية يعرض رئيس حكومة الوفاق (محمد سالم باسندوة) والوزراء والمسؤولين الذين يمارسون هذه الانتهاكات للمساءلة تحت طائلة القانون المحلي او الدولي . .وحذروا في احاديث لـ«الميثاق» من أن استمرار الإقصاء من شأنه أن يهدد المبادرة الخليجية والتسوية السياسية بالفشل....فإلى الحصيلة :

استطلاع / عبدالكريم محمد

القوانين المحلية والدولية تُجرم إقصاء وسلب المواطنين حقوقهم

بداية قال المحامي / عبدالله الجبري : إن أي إقصاء لأي موظف عام يعد انتهاكاً للقانون والدستور وحقوق الإنسان ومحاولة واضحة لعرقلة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وعدم الاعتراف أو الاعتبار للقرارات الدولية حول الأوضاع في اليمن كالقرار ٢٠١٤ / ٢٠٥٢ .

وأضاف الجبري: أن أي وزير أو حتى رئيس حكومة يقوم بعملية الإقصاء والتغيير للموظفين والكوادر القيادية في الوزارات والمؤسسات بدون الرجوع إلى روح الدستور والقانون يجعل نفسه معرضًا للمساءلة القانونية التي يترتب عليها فيما بعد رد الاعتبار للمتضرر ودفع ما يترتب على ذلك من أضرار مادية ومعنوية ونفسية بهذا الموظف الذي تم إقصاؤه وكذا الانعكاسات على أسرته ومركزه الوظيفي والاجتماعي .. فهذه الأمور أكدت عليها نصوص قانونية وليست إنشاء من عندنا , لأن الذي يحكم الناس كبيرهم وصغيرهم ويحدد العلاقة بين الجميع هو القانون وليس التهم الحزبية وتصفية الحسابات من أي طرف كان ..

وقال: نحن نتحدث عن حقوق أقولها ألف مرة ونتحدث أيضاً عن قانون بل قوانين محلية ودولية كفيلة للموظف بصيانة وحماية حقوقه وكرامته ووجوده وعدم إقصائه أو اتخاذ قرارات تعسفية ضده، ودعني هنا أضرب لك مثلاً على إجماع العالم وفقاً للمواثيق التي وقّعت عليها بلادنا ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة (١٩) منه على أنه : (لا يجوز نفي الإنسان أو إقصاؤه أو تعسفه) وكذلك المادة (٩) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد على عدم الحق في تعسف الإنسان أو إقصائه أو نفيه، أو سلب حقه في الحرية والأمان..

والمادة (٣) أيضاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على حق الإنسان في الحياة والعمل والحرية وسلامة شخصه .

وشدد المحامي الجبري على أن الوظيفة العامة وفقاً للدستور والقانون اليمني والدولي لا علاقة لها بالأحزاب ولا تخضع لرغبات الأحزاب وتقلباتهم السياسية أبداً، محذراً الموظفين والكوادر الذين تم إقصاؤهم من الاستسلام.. كما دعا المحامين إلى التطوع للدفاع عن الموظفين الذين تم إقصاؤهم بدوافع حزبية ومناطقية وقبلية ورفع دعاوى قضائية ضد رئيس الوزراء والوزراء الذين يقومون بإقصاء الموظفين بدون الرجوع للقانون أو إحالة المتهمين بالفساد بملفات.

رصد الإقصاءات

وعن دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الموظفين الذين يتعرضون للاقصاء، فقد استهلينا ذلك برأي الأستاذ / جمال السنباني - نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الذي قال : ما يتم من إقصاء للموظفين في مؤسسات الدولة الرسمية ابتداءً من مدير الإدارة وصولاً للوكيل وما في مستواه من مدراء ورؤساء مؤسسات ونوابهم يتنافى مع القانون , تحديدا قانون شغل الوظيفة وقانون الخدمة المدنية وقيم الوفاق وكل الحقوق المكتسبة والمشرعنة للموظف، كما أنه يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع كل قوانين، ولوائح العمل الدولية.

مؤكداً أنهم في اتحاد عمال اليمن وأطره النقابية وبعيداً عن أي تأثيرات أو مواقف حزبية يرصدون كل عمليات الإقصاء والتغيير للقيادات والكوادر سواء أكانت من المؤتمر أو غيره ..

مضيفاً .. وإذا تم تغيير الكوادر من وظائفهم بدون وجه حق قانوني، كانطباق التغيير على قانون التدوير الوظيفي مثلاً أو أن من تم تغييره شخص أضر بمعايير وشروط الوظيفة، أو أن من تم تغييره بتهم فساد، دون أدلة أو العودة إلى القانون، فهذا كله سوف نتخذ إجراءاتنا التي كفلها لنا الدستور والقانون، لأننا كاتحاد بأطره المختلفة وُجدنا هنا للدفاع عن حقوق زملائنا في مختلف المواقف، وبما تمليه علينا وعلى كل نقابي أخلاقنا وكواجب سنعمله وسنتعامل مع كل بلاغ وتظلم يأتينا من أي موظف أو مظلوم.

التواصل مع الاتحاد

ودعا السنباني كل من تم إقصاؤهم ويشعرون بأنهم ظلموا أو استهدفوا حزبياً إلى التواصل مع الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وأطره النقابية..

موضحاً أن تصعيدهم إذا ما اقتضت الحاجة سوف يتجاوز الداخل اليمني ليصل إلى الأطر النقابية العربية والدولية.. حماية ودفاعاً أخلاقياً وإنسانياً وقانونياً عن الموظفين الذين يندرجون جميعهم في إطار اتحاد العمال الذي اعتبره بيت ومرجع جميع العاملين والموظفين، من أكبر منصب إلى أصغر منصب وبمختلف المهن والتخصصات.

ندين الإقصاء

من جانبه قال الأستاذ/ عبدالكريم العطنة - رئيس النقابة العامة للبنوك والخدمات المصرفية : نحن ضد الإقصاء بكافة أشكاله وألوانه ومسمياته وأسبابه , فأي تغيير لأي موظف في أي مركز لا يخضع للقانون وشروط شغل الوظيفة فنحن نعتبره مصادرة وإقصاء وتنصلاً عن الالتزامات والمواثيق الدولية.. وموقفنا في هذا الجانب واضح جداً، حيث ندين بكل العبارات إقصاء أي زميل من عمله الحكومي أو الأهلي لاعتبارات حزبية أو كيدية أو شخصية فهذه السلوكيات والممارسات بدون شك، تعد ارتداداً عن الديمقراطية والشراكة والوفاق وحقوق العمال كما أنها انتهاك لحقوق الإنسان.

مشيراً إلى أن كل المنظمات والنقابات المحلية والعربية والدولية تقف في صف أي شخص يتم تغييره من عمله بدون وجه حق وخلافاً للقانون .. لافتاً إلى أن هناك قانوناً يجب أن يحتكم له الجميع , فأي موظف يتم تغييره لابد أن يكون ذلك وفقاً للقانون فإذا كان - كما قال - فاسداً فليتقدم للمحاكمة وإذا كان من باب التدوير الوظيفي فيتم نقله من مكان لآخر مناسب وموازٍ تماماً لعمله السابق وبكل احترام .

نرفض الأمزجة الحزبية

وأكد العطنة أن النقابات وعلى مستوى الجمهورية لم تتعاطَ مع موضوع التغييرات والإقصاء إلى اليوم بالاهتمام اللائق والقدر المناسب،لأنها- كما قال - ربما انشغلت بمواضيع أخرى، لكنها في كل الأحوال لن تترك منتسبيها في الوزارات والمؤسسات عرضة للأمزجة والأهواء البعيدة عن العدالة والقانون والتي تنتهك الحقوق والكرامات والمكتسبات التي يفاخر بها العامل على مستوى العالم ..

ودعا العطنة كل النقابات إلى التعامل مع هذا الملف بحيادٍ ومسؤولية وشفافية دفاعاً عن المصالح الوطنية أولاً ومصالح العامل والموظف ثانياً ونجاح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ثالثاً.

نقابة للمستبعدين

وفيما يخص الموظفين الذين تم إقصاؤهم من وظائفهم لاعتبارات حزبية في ظل حكومة باسندوة قال الأستاذ / عبد الملك الهزان - مدير عام في وزارة حقوق الإنسان تم إقصاؤه من قبل الوزيرة حورية مشهور : ما يؤسف له حقاً هو أن يتم إقصاء الموظفين من أعمالهم في المؤسسات الحكومية في عهد حكومة اسمها (حكومة الوفاق الوطني)، حكومة يفترض أنها أتت لدمل الجروح ولم شمل اليمنيين والدفع بالجميع باتجاه المستقبل ونسيان الماضي .. فيما الواقع لا يقول ذلك أبداً.

مشيراً إلى أنه وعدد كبير من زملائه في وزارة حقوق الإنسان تم إقصاؤهم من وظائفهم بسبب انتماءاتهم الحزبية والحكم عليهم على أنهم لم يكونوا ممن أخذوا البركة من شارع الجامعة مثلاً- على حد وصفه.وأكد الهزان أن هناك أكثر من ١٥ مديراً عاماً ومدير إدارة تم إقصاؤهم من وظائفهم في عهد الوزيرة حورية مشهور وذلك بعيداً تماماً عن القانون وعن شروط شغل الوظيفة .

ودعا كل من تم إقصاؤهم إلى التحرك وفقاً للقانون والطرق السلمية، وذلك لتأسيس جمعية ونقابة تسمى باسمهم ومن مختلف الوزارات والمؤسسات ومن ثم - كما قال - التحرك أمام القضاء والمؤسسات الوطنية والدولية كمرحلة ثانية لتوضيح حقيقة الوفاق والأوضاع في اليمن بعد التوقيع على المبادرة الخليجية، وكذا اطلاع الداخل والخارج على حجم الانتهاكات التي تطال كوادر المؤتمر وغيرهم من الكوادر الوطنية التي لا تروق للمشترك عامة وحزب الإخوان المسلمين في اليمن خاصة على حد وصفه.

المحامي الجبري:

على كل من تعرض للإقصاء رفع دعاوى قضائية ضد باسندوة

الاتحاد العام لنقابات اليمن:

نرصد عمليات الاقصاء للكوادر في الوظيفة العامة

نقابة البنوك:

إقصاء الموظفين انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية

الفرقة تنهب اراضي مطار الحديدة

قال مدير عام مطار الحديدة الدولي صالح الذيب بان ادارة المطار قد اخلت مسئوليتها نهائيا ازاء الاعتداءات المستمرة على حرم المطار بعد ان تم طلب التدخل السريع من قبل عمليات الشرطة العسكرية..واضاف الذيب في رسالة موجهة الى كل من قيادة الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد ومحافظ الحديدة وامين المجلس المحلي بالحديدة بان مسلسل الاعتداءات للاستيلاء على اراضي المطار مستمر من قبل عدد من الجهات.

مشيراً الى ان اخر هذه الاعتداءات الاعتداء المنظمة قامت به القوات الجوية السبت قبل الماضي والذي امتد لمساحات جديدة من حرم المطار الى اعلان اخلاء مسئوليتها بشكل نهائي عن تلك الممارسات وما قد ينجم عنها من آثار سلبية على اداء المطار حاضراً ومستقبلاً.

رابطة المعونة تستنكر رفض وزير المالية اعتماد ملعب البيضاء

عبرت رابطة المعونة لحقوق الإنسان عن إدانتها واستنكارها الشديدين لقرارات وزير المالية صخر الوجيه المخالفة للدستور والقانون والتي يغلب عليها الطابع الانتقامي والحزبي الضيق.

واعتبرت الرابطة في بيان صحفي رفض وزير المالية اعتماد ميزانية ملعب مدينة البيضاء الرياضي للشباب والمعتمد من الوزير السابق هو عقاب لشباب البيضاء وتعمد على حرمانهم من قضاء أوقات فراغهم خلال الإجازة الصيفية في أنشطة رياضية ، والدفع بهم إلى الانخراط في صفوف تنظيم القاعدة .»واستغربت الرابطة في بيانها رفض وزير المالية اعتماد المشروع الرياضي في الوقت الذي يصرف فيه مليارات الدولة في نفقات غير قانونية كهبات لجهات حزبية ومشاريع مساجد لجامعات خاصة وغيرها من المخالفات الجسيمة.

واختتمت الرابطة بيانها بمناشدة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي بوضع حد لتصرفات وقرارات وزير المالية التعسفية والانتقامية ضد أبناء اليمن عموما وطالبته إصدار قرار بإقالته من منصبه وتعيين بديلا عنه والتحقيق معه في كل المخالفات التي أرتكبها والتوجيه بسرعة اعتماد ميزانية ملعب محافظة البيضاء .

رسالة عاجلة للجنة العسكرية

مسعود سعيد اليوسفي

رحبت جميع الاطراف بالمبادرة الخليجية وبقرار مجلس الأمن الدولي بشأن حل الأزمة السياسية في اليمن وتشكيل اللجنة العسكرية والتي من مهامها إزالة عناصر التوتر ورفع نقاط المليشيات وفك الحصار عن المعسكرات وإزالة المظاهر المسلحة من العاصمة وبقية المدن وفتح الطرقات بين المحافظات ومن خلال المتابعة فقد زارت اللجنة العسكرية المليشيات المحاصرة للواءين ٦٢، ٦٣ حرس جمهوري في بيت دهرة والصمع خمس مرات وفي كل مرة تؤكد اللجنة على ضرورة فك الحصار ورفع النقاط، وما أن تغادر اللجنة حتى تعود تلك المليشيات لمواقعها وآخرها عندما تم استبدال نقاط الحرس بنقاط من عناصر ساحة التغرير، وتقول اللجنة انه تم فتح خط مأرب وهو من الحتارش حتى نقيل بن غيلان.

والصحيح أن خط مأرب من صنعاء حتى مدينة المجمع بواقع ١٧٠ كيلو لم ترفع منه سوى بعض النقاط من الخط العام وانتقلت إلى جواره على بعد أمتار.ولقد تفاجأنا باختطاف الاخ العميد مراد العوبلي قائد لواء ٦٢ حرس جمهوري برفقة طفليه بعمر خمس سنوات وسبع ومعهم أربعة مرافقين.

ولم نشهد أي تحرك من قبل اللجنة العسكرية أو اتخاذ إجراءات سريعة ورادعة لمن قام بذلك العمل الإجرامي والجبان والذي يجب محاسبتهم وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل، لكن من المؤكد ان هناك عناصر تقف وراءهم وهذا ما اتضح عندما وصلت الوساطة الى خولان وتمر الايام وهذا يعتبر انتقاصاً من هيبة الدولة وحتى في الاعراف القبلية هذا من أكبر العيوب وفيها أحكام رادعة لمن يقوم بتلك الاعمال التي تتنافى مع الدين ومع قيم المجتمع اليمني، وإذا كان من مهام اللجنة العسكرية النزول الميداني لمحافظة مأرب لحل قضية تفجير أنبوب النفط المورد الاقتصادي المهم وكذلك أبراج الكهرباء حتى هذا لم تقم به بل اكتفت بسرد بعض الاسماء وإصدار بيانات حول الإجراءات التي ستقوم بها.

وكان من المفروض نزول اللجنة للمحافظة والالتقاء بقيادة السلطة المحلية والعسكرية وكذلك المشائخ كلٌ في إطار منطقته وكذلك نزول وزراء النفط والكهرباء والداخلية، لأن معظم القضايا والمشاكل هي تخص تلك الجهات، ونحن من خلال صحيفة «الميثاق» ندين تلك الاعمال التخريبية ضد المنشآت النفطية وأبراج الكهرباء وقطع الطرقات من أية جهة كانت سواءً بدعوى مطالب شخصية أو غيرها ومهما كانت فإن إقدامها على التخريب عمل مرفوض ولا تقبل به كل الاعراف والاسلاف والدين والقيم والقبيلة.. فمن له مطلب حقوقي كان الاحرى به متابعة الجهات المختصة ممثلة بالسلطة المحلية بالمحافظة، حيث والأخ سلطان بن علي العرادة محافظ المحافظة تعهد في السعي الجاد لحل أية قضية مطلبية حقوقية.

ونشدد على ضرورة قيام الدولة بدورها في فرض هيبة الدولة وملاحقة تلك العناصر التخريبية والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بمصالح الوطن وبشرط أن يتم على الجميع دون انتقائية، فمن يفجر أنبوب النفط ويخرب أبراج الكهرباء ويقوم بالاختطاف والتقطع في الطرقات يجب ان يردعوا دون هوادة.

علماً أن اللجنة الأمنية بالمحافظة تلجأ الى استخدام أساليب انتقائية وغير مجدية في معالجة هذه المشاكل مثل اسلوب الارضاء وتقديم إغراءات مالية والوعود بمناصب مما يدفع بتلك العناصر التخريبية الى التمادي في غيها كما تدفع الاطراف المسالمة في قبائلها ومخيماتها السكنية الى حذو سلوك تلك العصابات للانضمام الى الجماعات التخريبية في تدمير المنشآت الاقتصادية خاصة عندما تتقاعس تلك الاجهزة الامنية والعسكرية عن القيام بواجباتها في حفظ الامن والاستقرار وهنا نهيب بأبناء المحافظة من مشائخ وعلماء وشخصيات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني وقوى سياسية بالوقوف مع الدولة والتصدي لتلك العناصر التخريبية التي تضر بمصالح الوطن وكذلك نناشد وسائل الاعلام المختلفة بتحري المصداقية وعدم الإساءة والتعميم على أبناء محافظة مأرب بل يجب تخصيص العناصر التخريبية بدلاً من تعميم أبناء المحافظة.

* نائب رئيس فرع المؤتمر- محافظة مأرب